بين القضاء والشهادة .. أين يقف القاضي

"طُرح سؤال قانوني بما في مضمونه : ماذا لو نظر قاضٍ في قضية كان شاهدًا مباشرًا فيها؟"

ولعلّ الجواب كان جليًا واضحًا: بأن يتنحى القاضي، وتُحال القضية إلى قاضٍ آخر، لكن مازال الاحتمال قائمًا بأن يظلّ بإمكان القاضي
الإدلاء بشهادته في النزاع كشاهد عادي .

ولعلّ لي توقفٌ هنا، ألن تتنافى هذه الحالة من كون القاضي شاهدًا مع أهم ركائز القضاء وهو مبدأ حياد القاضي ؟
فلا يحكم في قضية يكون أحد أطرافها ممن خالطهم القاضي أو تربطه بهم مصلحة؟
ولعلّ القاضي الشاهد هنا، رغم تنحيه، يظل جزءًا من الرواية، يسرد شهادته أمام زميله في نفس الدائرة.؟!

وهنا يتسلل السؤال: هل يظل الحكم محايدًا؟ ألا يمكن أن تتأثر العدالة أو يُستمال الزميل القاضي حين يصبح القاضي الشاهد طرفًا في سرد الحقيقة؟!
وإن كان كذلك، فهل تعد هذه ثغرة من الثغرات التي يمكن للمدعى عليه إستغلالها ، أم أن النظام مُحكم بما يكفي لضمان العدالة دون تأثر بالأدوار المتداخلة بين القضاة !؟

ولعلّ الجواب الحقيقي في النهاية يكمن في التقدير العام لملابسات القضية وطريقة التداخل وهو محل للبحث مفصلي في أُطر النزاهة والمبدأ الكلي العام لمرجحات العدالة مطروح لنظر الدائرة والتحليل التفصيلي لمجريات الحالة.